



الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على الثوابت الفلسطينية

شهدت الساحة الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية تحولات ومتغيرات مهمة خلال السنوات الماضية ، انعكست بصورة قوية على القضية الفلسطينية وعلى الصراع العربي "الإسرائيلي"، الأمر الذي يتطلب قراءة معطيات البيئة السياسية بمستوياتها المختلفة، واعتماد استراتيجية وطنية لإدارة المواجهة مع الاحتلال "الإسرائيلي" خلال الفترة القادمة، تستثمر في نقاط القوة الذاتية والفرص المتاحة ، وتتعامل بكفاءة مع التحديات والمعوقات على الصعيد المختلفة ، فعلى الصعيد الفلسطيني تصاعدت أعمال المقاومة في الضفة الغربية وتوسعت وشكلت تحدياً مقلقاً ومربكاً لسلطات الاحتلال "الإسرائيلي" ومنظومتها السياسية والأمنية. وبموازاة ذلك وقعت الفصائل الفلسطينية في ٢٠٢٢/١٠/١٣ "إعلان الجزائر" لإنجاز المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام إثر العديد من جولات الحوار الوطني برعاية جزائرية. وفي ٢٠٢٢/١١/١١ وافقت "لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الأمم المتحدة"، على طلب التوجه إلى محكمة العدل الدولية وإلزامها بإصدار فتوى قانونية بخصوص الاحتلال "الإسرائيلي" للضفة الغربية واعتباره ضمّاً فعلياً ، وعلى صعيد الاحتلال "الإسرائيلي" أسفرت انتخابات "الكنيست" في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عن سيطرة اليمين المتطرف على مؤسسات القرار ومقاليد السلطة في كيان الاحتلال "الإسرائيلي"، في مؤشر إلى انتقال الصراع مع الاحتلال إلى مستوى أشد خطورة يستدعي حشد الطاقات الوطنية وتعزيز الجبهة الداخلية لمواجهة تحديات المرحلة والتصدي للأخطار والتهديدات والاعتداءات والاستهداف الصهيوني المتزايد للقدس والمسجد الأقصى ، وعلى الصعيد العربي انعقدت القمة العربية في الجزائر خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٢، وأصدرت مجموعة قرارات داعمة لحقوق الشعب الفلسطيني تحتاج إلى ترجمة





عملية على أرض الواقع، بما يسهم في تعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال "الإسرائيلي" واعتدائه المتواصلة والمتصاعدة. وفي مسارٍ موازٍ تواصلت اختراقات الاحتلال "الإسرائيلي" للمنطقة العربية وتم توقيع اتفاقيات تعاون إقليمي بين كيان الاحتلال وعدد من الدول العربية في إطار ما عُرف بـ "الاتفاقيات الإبراهيمية"، ودولياً تواصلت التداخيات السياسية والأمنية والاقتصادية للمواجهة بين روسيا والأطراف الغربية عبر الأراضي الأوكرانية، وتعززت حالة التنافس والاستقطاب الدولي والتعارض في المصالح بين القوى العالمية، وفي الولايات المتحدة أسفرت انتخابات التجديد النصفى عن فوز الجمهوريين بأغلبية بسيطة في مجلس النواب الأمريكي، فيما احتفظ الديمقراطيون بالأغلبية البسيطة في مجلس الشيوخ، وحافظوا على قوتهم في انتخابات حكام الولايات، الأمر الذي نقل النظام السياسي الأمريكي إلى حالة جديدة من التوازن وتوزيع مراكز القوة، تفرض على الطرفين إدارة حالة من التوافقات والمساومات لتجنّب الدخول في مرحلة من الشلل السياسي وتعطيل دور المؤسسات التنفيذية والتشريعية.

أولاً: نقاط القوة والفرص المتاحة

تبرز في ظل البيئة السياسية الراهنة بمعطياتها ومتغيراتها، الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية، مجموعة من نقاط القوة الذاتية والفرص التي تتيحها التحولات والمتغيرات، ومن أهمها:

١. على المستوى الفلسطيني:

(١) تطوّر قدرات المقاومة الفلسطينية، وامتلاكها زمام المبادرة في العديد من المواجهات مع الاحتلال "الإسرائيلي"، وتجلّى ذلك بصورة خاصة في معركة سيف القدس عام





٢٠٢١. وتعزيز آليات التنسيق الميداني بين حركات المقاومة عبر غرف العمليات المشتركة في قطاع غزة والضفة الغربية.

(٢) إنجاز حالة من الردع وتوازن الرعب مع كيان الاحتلال "الإسرائيلي" رغم الفارق الهائل في ميزان القوى. وتصاعد أعمال المقاومة بصورة متسارعة في الضفة الغربية، وإنكاء روح التحدي والمواجهة مع الاحتلال على المستوى الشعبي، وبخاصة في صفوف الشباب الفلسطيني.

(٣) تزايد استعدادات الشعب الفلسطيني لتوحيد جهوده النضالية في مختلف مواقع وجوده، كما برز بصورة واضحة في مواجهة سيف القدس، وتزايد القناعة بأهمية تكامل جهود الفلسطينيين وأدوارهم في مختلف مواقع وجودهم؛ في الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل المحتل عام ١٩٤٨ ولدى فلسطينيي الخارج، في إطار مواجهة الاحتلال "الإسرائيلي" وفضح مخططاته وروايته.

(٤) صمود الشعب الفلسطيني على أرضه رغم الصعوبات والتحديات والإغراءات، وتزايد نسبة الفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية مقارنة بعدد المحتلين.

(٥) انحياز غالبية أبناء الشعب الفلسطيني لخيار التصدي للاحتلال ومقاومته، وتراجع الرهان على مشروع التسوية والمفاوضات مع الاحتلال "الإسرائيلي"، بعد أن أثبت فشله وعجزه عن إنجاز حقوق الشعب الفلسطيني.

(٦) تطوّر دور فلسطينيي الداخل المحتل عام ١٩٤٨ في المواجهة مع الاحتلال "الإسرائيلي"، وبرز استعداد أكبر لديهم لممارسة المقاومة الشعبية والأساليب النضالية المتقدمة.





٧) حصول تطوّر مهمّ على وعي فلسطينيي الخارج بضرورة ممارسة دور متقدّم في مواجهة الاحتلال "الإسرائيلي" بما هو متاح ولا يتعارض مع القوانين المرعية في ساحات تواجد فلسطينيي الخارج، وتعزيز دور المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في السعي لتنظيم جهود فلسطينيي الخارج في خدمة قضيتهم وإسناد إخوانهم داخل فلسطين المحتلة، ودعم صمودهم، والتمسك بالثوابت والحقوق الفلسطينية.

٢. على المستوى العربي والإقليمي:

١) بروز مواقف عربية رسمية قوية رافضة للتطبيع في العديد من الدول العربية رغم اندفاع بعض الدول للتطبيع مع الاحتلال "الإسرائيلي"، واستمرار الرفض الشعبي عربياً وإسلامياً للتطبيع مع الاحتلال.

٢) تزايد ارتباط العرب والمسلمين بالقضية الفلسطينية عبر عنوان القدس والمقدسات، وبخاصة بعد معركة سيف القدس التي ربطت بين القدس والتصدي للاحتلال ومقاومته، حيث تتبنّى دول إسلامية كتركيا وإيران وباكستان وماليزيا مواقف متقدمة في دعم القضية الفلسطينية.

٣) بروز التأييد الشعبي الواسع عربياً وإسلامياً للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني في مونديال قطر عام ٢٠٢٢، من خلال رفع الأعلام الفلسطينية من قبل بعض المنتخبات العربية وفي مدرجات الجماهير، وكذلك من خلال رفض التعامل مع وسائل الإعلام "الإسرائيلية".

٤) حصول بعض المصالحات العربية كالمصالحة الخليجية، والتقارب بين بعض الدول العربية والإقليمية كالانفتاح بين تركيا وكل من مصر والسعودية والإمارات، وكذلك الانفتاح بين السعودية وإيران واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. الأمر الذي





يسهم في تراجع الاستقطابات العربية والإقليمية، وفي الخروج من حالة الاستنزاف بالصراعات والأزمات والمواجهات العربية والإقليمية.

(٥) تزايد تعاطف شعوب الأمة مع المقاومة الفلسطينية، وتأييدها كخيارٍ منجزٍ في المواجهة مع الاحتلال "الإسرائيلي" وفي الدفاع عن مقدسات الأمة.

(٦) تطوّر دور الجاليات العربية والإسلامية في دعم القضية الفلسطينية وفي التحرك لإسنادها.

٣. على المستوى الدولي:

(١) ارتفاع مستوى التعاطف في أوساط الرأي العام الدولي مع القضية الفلسطينية، وتزايد فعاليات التأييد للقضية الفلسطينية وإدانة جرائم الاحتلال "الإسرائيلي". وقد برز ذلك بشكل واضح في مونديال قطر، كما أعلنت رئيسة بلدية مدينة برشلونة الإسبانية في ٨/٢/٢٠٢٣ تعليق العلاقات المؤسسية مع "إسرائيل" وخصوصاً توأمة برشلونة مع تل أبيب، وعزت ذلك إلى الانتهاك "الإسرائيلي" الممنهج لحقوق الإنسان الفلسطيني، بالإضافة إلى الانتخابات البرازيلية التي أجريت في ٣١/١٠/٢٠٢٣ وأسفرت عن فوز الرئيس الأسبق لولا دا سيلفا المعروف بمواقفه المؤيدة للحق الفلسطيني، وهزيمة منافسه الرئيس بولسونارو الذي يتمتع بعلاقات وطيدة مع دولة الاحتلال.

(٢) تواصل دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي لإدانة عنصرية الاحتلال "الإسرائيلي" وممارساته الوحشية، واستمرار جهود منظمات الـ BDS رغم الاستهداف وضغوط الاحتلال.





٣) تنامي حالة من الاشتباك والاستقطاب الدولي بين روسيا والغرب، وتصاعد التنافس والتوتر الأمريكي الصيني، الأمر الذي يفتح المجال للاستفادة من التناقضات الدولية وبدايات التغير في التوازنات العالمية لخدمة القضية الفلسطينية.

٤) توتر العلاقات "الإسرائيلية" الروسية على خلفية الموقف "الإسرائيلي" من الحرب الروسية الأوكرانية، وانفتاح روسيا بصورة أكبر على القضية الفلسطينية والقوى الفلسطينية.

٥) استمرار الموقف الأوروبي التقليدي المتوازن نسبياً تجاه العديد من ملفات القضية الفلسطينية، وبخاصة تجاه مدينة القدس وسياسة الاستيطان.

ثانياً: نقاط الضعف والتحديات

ظهرت خلال الفترة الماضية العديد من نقاط الضعف الذاتية والتحديات على المستوى الفلسطيني والعربي، ومن أبرزها:

١. على المستوى الفلسطيني:

١) استمرار الانقسام الفلسطيني سياسياً وجغرافياً وإجهاض الجهود العربية لتحقيق المصالحة، وغياب المشروع الوطني التوافقي.

٢) تعطيل دور منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، وإفشال محاولات بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية تتيح استيعاب مختلف قوى الشعب الفلسطيني.

٣) تمسك السلطة الفلسطينية باتفاقية أوسلو وبالتنسيق الأمني مع الاحتلال "الإسرائيلي"، ومواصلة جهودها لمنع بناء حالة تصدي فاعلة للاحتلال ومقاومته في الضفة الغربية.





٤) استمرار الحصار على قطاع غزة بما يترتب على ذلك من أعباء معيشية قاسية، وتوظيفه كأداة ضغط على صمود شعبنا ومقاومته.

٥) ضعف الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على المساعدات الخارجية والتمويل المشروط، واستمرار ارتباطه واعتماده على اقتصاد الاحتلال "الإسرائيلي"، واستشراء الفساد في مؤسسات السلطة.

٦) استمرار محاولات إنهاء الحالة القائمة للاجئين الفلسطينيين من خلال السعي لإلغاء وكالة "الأونروا" وتجفيف مصادر تمويلها.

٢. على المستوى العربي:

١) استمرار التزام بعض الدول العربية بمعاهدات السلام، وتوقيع "الاتفاقيات الإبراهيمية" بين كيان الاحتلال "الإسرائيلي" وعدد من الدول العربية التي اندفعت للتطبيع مع الاحتلال، الأمر الذي يسهم في تراجع مكانة القضية الفلسطينية في أولويات تلك الدول التي تتجه للانخراط في مشاريع تعاون إقليمي مع دولة الاحتلال في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

٢) استمرار الأزمات في عدد من الدول ذات الدور المحوري تجاه القضية الفلسطينية، كسوريا ولبنان والعراق، الأمر الذي يستنزفها في أزماتها الداخلية ويعطل دورها تجاه القضية الفلسطينية.

٣) استمرار تراجع دور مؤسسات العمل العربي المشترك في دعم القضية الفلسطينية.

٤) استمرار التدخلات الإقليمية والدولية السلبية في الشأن الفلسطيني، نتيجة ضعف الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية وتراجعها في الأولويات العربية.





ثالثاً: ملامح الاستراتيجية الوطنية للحفاظ على الثوابت

(أ) الرؤية المقترحة:

تصدّي للاحتلال ومقاومة نشطة ومؤثرة، وشراكات وطنية، وتكامل في الأدوار بين ساحات الوجود الفلسطيني يعزّز وحدته وقدرته على حشد طاقاته في معركة التحرير وخوض المواجهة الشاملة مع الاحتلال "الإسرائيلي"، ومنظومة علاقات فلسطينية فاعلة عربياً وإقليمياً ودولياً لإسناد نضال الشعب الفلسطيني.

(ب) الأهداف:

1. تعزيز قدرة أبناء شعبنا ومكوناته على التصدي للاحتلال ومقاومته على مراكمة عناصر القوة في التصدي والمواجهة مع الاحتلال "الإسرائيلي". واعتماد المقاومة بأشكالها كافة، خياراً استراتيجياً لتحرير فلسطين التاريخية ولإنهاء الاحتلال وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني.
2. تكريس القدس، بما تمثله من مكانة ورمزية دينية وسياسية، عنواناً أساسياً للصراع مع كيان الاحتلال "الإسرائيلي"، ورافعة مهمة لحشد الجهود والطاقات وتفعيل الدور العربي والإسلامي في دعم النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، وتعزيز قدرة المقدسيين على الصمود والثبات، وإسناد جهودهم في التصدي لاعتداءات الاحتلال "الإسرائيلي".
3. تأكيد حق الشعب الفلسطيني بالعودة لأرضه ووطنه وتقرير مصيره، كحق ثابت غير قابل للشطب أو التنازل أو التجزئة أو المساومة، ومواجهة مخططات التوطين والوطن





- البديل وتذويب الهوية الوطنية، وتعزيز ارتباط الشعب الفلسطيني في مختلف مواقع وجوده بهويته الوطنية وبوطنه وقضيته.
٤. تعزيز الجبهة الداخلية، وبناء شراكات وطنية فاعلة على قاعدة تبني مشروع التصدي للاحتلال ومقاومته والتمسك بالثوابت الوطنية.
٥. مواصلة السعي لترتيب البيت الداخلي وبناء النظام السياسي الفلسطيني، بما في ذلك إعادة بناء وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، على أسس ديمقراطية راسخة وبتمثيل حقيقي نزيه.
٦. حشد طاقات الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق وجوده وتحقيق التكامل في الأدوار والمهام النضالية في تصديه للاحتلال وتعريته في كل الساحات الدولية.
٧. دعم نضال فلسطينيي الداخل المحتل عام ١٩٤٨ وتعزيز صمودهم ودورهم في النضال ومواجهة الاحتلال "الإسرائيلي".
٨. تفعيل دور فلسطينيي الخارج في النضال الوطني، وفي إسناد صمود شعبنا وتصديه للاحتلال على أرض فلسطين، وفي التحرك الفاعل لحشد الدعم والإسناد العربي والإسلامي والدولي للقضية الفلسطينية، وفي تعزيز دور الجاليات الإسلامية والتنسيق مع البرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط الدولية المقاطعة للاحتلال.
٩. العمل الجادّ والدؤوب لرفع الحصار عن قطاع غزة وإنهاء المعاناة بكل أشكالها.
١٠. تعزيز ارتباط القضية الفلسطينية بعمقها العربي والإسلامي، وتأكيد مركزيتها عربياً وإسلامياً، وتوفير حاضنة عربية وإسلامية مساندة لنضال الشعب الفلسطيني. والتحرك





جماعياً لحشد التأييد الشعبي العربي والإسلامي لنضال الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وإجراءاته القمعية.

١١. التوعية بخطر الاختراقات الصهيونية للمنطقة العربية بما تحمله من أخطار على القضية الفلسطينية وتهديد للأمن القومي العربي، والإسهام في تحصين شعوب الأمة ضد أخطار التطبيع والاختراق.

١٢. تطوير منظومة العلاقات الفلسطينية عربياً وإسلامياً ودولياً، وحشد الدعم والإسناد للقضية الفلسطينية، وتفعيل الجهود السياسية والدبلوماسية لحشد الحلفاء والأصدقاء على المستوى الدولي لدعم القضية.

١٣. مواجهة كيان الاحتلال "الإسرائيلي" في المحافل الإقليمية والدولية، والسعي لعزله سياسياً وملاحقته وإدانته قانونياً.

١٤. تعزيز البناء الثقافي والفكري لدى الشعب الفلسطيني وشعوب الأمة، وتأكيد أهمية الصمود وخوض مواجهة المشروع الصهيوني بكل أبعادها السياسية والفكرية والثقافية.

١٥. استثمار وتوظيف الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية الخاصة بفلسطين، وبناء تحرك سياسي وقانوني للإفادة منها في نزع الشرعية عن الكيان "الإسرائيلي" المحتل وكشف عنصريته.

ج) سياسات وضوابط:

١. مراعاة اختلاف المعطيات والظروف والجغرافيا والقوانين المرعية والإمكانات بين مختلف ساحات الوجود الفلسطيني، في إطار عملية تكامل وتوزيع للأدوار في إطار مواجهة الاحتلال "الإسرائيلي" وفضح مخططاته، وبما يتناسب مع ظروف الساحات المختلفة.





٢. رفض حصر المقاومة في شكل واحد، وترسيخ مفهوم المقاومة الشاملة بكل أشكالها، كاستراتيجية وطنية وخيار ثابت لمواجهة الاحتلال "الإسرائيلي".

٣. الحرص على تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة، وتأكيد التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية وإطار وطني جامع للشعب الفلسطيني ينبغي العمل على تفعيله وإعادة بنائه وتشكيله على أسس ديمقراطية، دون أن يتعارض ذلك مع تنسيق الجهود بين كل مكونات شعبنا وقواه المتمسكين بثوابت الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال "الإسرائيلي".

٤. السعي الجادّ لتعزيز دور المرأة والشباب الفلسطيني في مختلف أطر العمل الوطني على أرضية الشراكة والمساواة الكاملة في تحمّل الأعباء والمسؤوليات.

٥. الحرص على تحقيق التكامل بين دور قوى وفصائل العمل الوطني ومؤسسات المجتمع المدني والنخب والشخصيات الوطنية على قاعدة التكامل والتوازن واستثمار جميع الطاقات.

د) الآليات ومسارات العمل:

١. إطلاق الجبهة الوطنية الفلسطينية الموحّدة على قاعدة التمسك بثوابت الشعب الفلسطيني وتبني خيار التصدي والمقاومة كخيار استراتيجي للتحرير والعودة وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

٢. بلورة برنامج وطني للتصدي للاحتلال ومقاومته بما يحقّق التكامل بين المقاومة الميدانية، والمقاومة الشعبية بكل أشكالها.

٣. وضع مشروع عملي وواقعي لدعم القدس والمقدسيين في مواجهة مع الاحتلال "الإسرائيلي" والحفاظ على الحقوق والمقدسات.





٤. بلورة تصوّر لمسار التحرك القانوني النشط لملاحقة الاحتلال "الإسرائيلي" دوليًا وإدانته في مختلف المحافل.
٥. بلورة تصور لمسار التحرك السياسي لتعزيز منظومة العلاقات العربية والإقليمية والدولية.
٦. بلورة تصوّر لتفعيل دور الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية على الساحة الدولية في مساندة القضية الفلسطينية وفي تنسيق الجهود مع مؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط والمقاطعة للاحتلال "الإسرائيلي".

